المستقبل العربي

١٠ / ٢٠٠٢

25

الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي (ملف):

- جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب
  سميح فرسون
- مأزق امبريالية: إدارة المناطق الجامحة
  مايكل هدسون
- حملة جورج و. بوش المناهضة للإرهاب
  نصير عاروري
- مقابلة مع الدكتور فواز طرابلسي حول القضايا القومية والاشتراكية المعاصرة
- نحو مجلس أمة عربي: الضرورات والمقومات
  عصام نعمان
- في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب
  عبد الإله بلقزيز
- الثقافة وتجلياتها في الخليج العربي
  باقر النجار
- مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي العربي
  ماهر هنانده



آراء ومناقشات:

- العلاقات بين التيارين القومي والإسلامي/ معن بشور

كتب وقراءات:

- المقاومة وتحرير الجنوب
- حقوق الإنسان
- الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي

مؤتمرات:

- مخيم الشباب القومي العربي
- ندوة الحضارات
- يوميات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية

يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والعشرون العدد مئتان وأربعة وثمانون تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

الإرهاب الدولي: الولايات المتحدة والوطن العربي (ملف):

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

آراء ومناقشات

كتب وقراءات: تحرير نيفين عبد المنعم مسعد

مؤتمرات

المدير المسؤول: كمال فضل الله

في تكوُّن المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب

عبد الإله بلقزيز

أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ المغرب.

مع مطالع القرن العشرين، دشنت النخبة الإصلاحية المغربية التفكير في مسألة **المجال السياسي** الحديث. ليس ضرورياً أن تكون قد وَعَتْ وعياً نظرياً متكاملاً دلالة ما قامت به، حين فتحت باب القول في المسألة الدستورية، ولا النتائج التي يمكن أن يطلقها ذلك على صعيد إعادة تشكيل مشهد السياسة والسلطة في مغرب تقليدي، ولا الانعطاف الفكري الذي أحدثته في الوعي السياسي المغربي. المهمّ أنها أدخلت إلى مجال النظر السياسي موضوعاتٍ جديدة، متوسّلة في ذلك بتجارب إسلامية حديثة (تجربة «التنظيمات» العثمانية، والتجربة الدستورية في تونس..)، ومستثمرة سياقاً سياسياً داخلياً أطلقته «البيعة الحفيظية»[(١)] وشروط عقدها. ولا ينال من الأهمية الريادية لهذه اللحظة الفكرية الدستورية أنه لم يكتب لها النجاح في الصيرورة إصلاحاً سياسياً ودستورياً للدولة المخزنية[(٢)] ـ لأن البلاد سقطت بعدها في قبضة الاستعمار[(٣)] ـ ذلك أنها شهدت أشكالاً من الاستئناف والتجدُّد في الفكر السياسي الوطني في مراحل لاحقة، وكانت ـ بالنسبة إليه ـ لحظة مرجعية لا سبيل إلاّ للبناء على سابقتها.

وفي هذا الهزيع الأخير من القرن العشرين، تنتهي البلاد إلى اجتراح صيغة سياسية لِتَوْسِعَة مجال المشاركة في إدارة السلطة، بقيام حكومة ائتلاف في نيسان/أبريل ١٩٩٨ في أعقاب التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٦ وتشكيل غرفتيْ البرلمان. وهي ثاني

---

(١) بيعة السلطان عبد الحفيظ من طرف العلماء بعد الثورة على أخيه السلطان عبد العزيز في فاس. وهي جرت في نصين: في نص تُلِيَ في بيعة مراكش، وآخر تلي في بيعة فاس. وهذا النص الأخير هو الذي تضمن شروطاً جعل من البيعة «بيعة مشروطة». انظر نصي البيعة في: محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ٢ ج، ط ٢ مزيدة ومنقحة (الدار البيضاء: المدارس، ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٣ و٣٥٤ ـ ٣٥٨. وحول مفهوم البيعة، انظر: Abdallah Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912,* textes à l'appui (Paris: F. Maspéro, 1980), pp. 73-80.

(٢) الدولة السلطانية في المغرب.

(٣) في العام ١٩١٢.

حكومة يرأسها أحد قادة المعارضة منذ استقلال البلاد (بعد الحكومة الوطنية الأولى التي رأسها الأستاذ عبد الله إبراهيم بين العامين ١٩٥٨ و١٩٦٠). وما بين التاريخين اللذين يفتتحان ويختتمان القرن: تاريخ ميلاد الفكرة الدستورية(٤) في الوعي، وتاريخ تجربة ما سوف يعرف - في القاموس السياسي المغربي - بـ«التناوب»، تدفقت مياه كثيرة تحت جسور المعمار السياسي، فشهدت البلاد جدلية من التطور حادة في مسارات تكوين وبناء المجال السياسي، عبَّرت عن نفسها في تجاذب مستمر بين آليتين: **آلية صيانة المواريث** والتقاليد والارتفاع بها إلى مستوى **التَّمَاسُس**، وآلية **إطلاقِ مفاعيل التغيُّر** في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة؛ وهو تغيُّر حصل أحياناً بتلقائية من داخل منطق تطور المجال السياسي، مثلما أتى - في أحايين أخرى - بتأثير عوامل خارجية.

لا يسعنا فهم هذه الجدلية دون وصف مجرى الدولة والسياسة وجداوله وأفرعه المختلفة - منذ مطلع هذا القرن - قصد بيان دور وفاعلية هذا التكوين في تشكيل ملامح التطور، ومنها ملامح ذلك التجاذب بين الآليتين الذي ألمعنا إليه، وكيف «فُضَّ النزاع» بين تينك الآليتين على نحو لا يخلو من فرادة وتميّز، وصولاً إلى تفسير الأسباب التي تدعو إلى ملاحظة ظاهرة التوسع في جغرافية المجال السياسي الحديث في المغرب.

أولاً: مواريث التاريخ السياسي

في مطلع هذا القرن، كانت الدولة المغربية قد خرجت من تجربة الإصلاح والتحديث - التي دخلت فيها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بحصيدةٍ هزيلة! كانت الاندفاعة قوية، في عهد السلطان محمد الرابع، وزادت قوة وزخماً في عهد السلطان الحسن الأول. وكان السبيل يبدو سالكاً - منذ هزيمة المغرب في حرب تطوان عام ١٨٦٠ - أمام انتقال برنامج الإصلاحات من تحديث الجيش، إلى عصرنة الإدارة، إلى إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج، إلى إصلاح النظام المالي والجبائي(٥). لكن البرنامج ذاك لم يتّسع لهدف الإصلاح السياسي والدستوري لأسباب قد يكون منها أيلولة السلطة إلى وصاية «أبًا احْمَاد»، بعد وفاة السلطان الحسن الأول، وما شهدته عملية الإصلاح من ركود واستنقاع، بل من تراجع في عهد «الوصيّ» وقد يكون منها تزايد المداخلات الأجنبية في شؤون البلاد وما عناه ذلك من فقدان الدولة التدريجي لاستقلالية القرار الوطني؛ كما قد يكون منها اندلاع الفتن والتمردات في الأطراف، وعلى تخوم المركز، غِبَّ مُبَاشَرَة السلطان عبد العزيز لأمور الحكم، وهو ما أنهك الدولة واستنزف

---

(٤) شهدت بداية القرن العشرين اهتماماً كبيراً بالمسألة الدستورية لدى النخبة المغربية عبّر عن نفسه في سيل من المشاريع الدستورية المقترحة على السلطان. نشير هنا إلى ثلاثة من تلك المشاريع: مشروع الشيخ عبد الكريم مراد، ومشروع الحاج علي زنيبر السلوي، ومشروع جماعة «لسان المغرب»؛ وكلها قدمت في الفترة ما بين عامي ١٩٠٤ و١٩٠٨. انظر: المنوني، المصدر نفسه، ص ٤٠٨ - ٤٤٤، و**حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية: مذكرة مرفوعة من كاتب مجهول إلى جلالة مولاي عبد العزيز**، اكتشفها وقدمها علال الفاسي (الرباط: مطبعة الرسالة، ١٩٨٢)، ص ٢٩ - ٣١.

(٥) تناولنا ذلك بالتفصيل في: عبد الإله بلقزيز، **الخطاب الإصلاحي في المغرب: التكوين والمصادر (١٨٤٤ - ١٩١٨)**، فكر عربي معاصر (بيروت: دار المنتخب العربي، ١٩٩٧).

قواها في محاولةٍ منها لإخماد الفتن واستعادة سيطرتها على مناطق التمرد؛ كما قد يكون منها تردّد المخزن في الذهاب بعيداً في برنامج الإصلاحات إلى الحدّ الذي قد يهدّد بأن «يعيد النظر» في جوهره السلطاني المطلق... إلخ[٦].

في كل حال، انهارت عملية الإصلاح، واستعاد السلطان المخزني جوهره التقليدي وإن لم يَسْتَعِد سلطانه السياسي على مناطق التمرُّد في مطلع القرن العشرين. وبين مطرقة الفتن وسندان الضغوط الأجنبية، ضاعت على الدولة والبلاد فرصة الظفر بمؤسسات حديثة تغذي منعتها في وجه التآكل الداخلي والأطماع الاستعمارية. ولعل الصرخة الدرامية للفقيه المصلح محمد بلحسن الحجوي في كتابه: **انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره**[٧]، كانت آخر صيحة تحذير يوجّهها العقل في وجه اجتماع أهلي متمرّد ومجنون، كما في وجه دولة ذاهلة عن وظائفها، منصرفة عن متطلبات تطورها. ولم تكن ـ في حساب الواقع والأشياء ـ أكثر من صيحة في واد، إذ سرعان ما وقعت الواقعة!

إن تجربة الإصلاح والتحديث في المغرب في مطلع هذا القرن انهارت، واستعاد السلطان المخزني جوهره التقليدي، وإن لم يستعد سلطانه السياسي على مناطق التمرد. وبين مطرقة الفتن وسندان الضغوط الأجنبية ضاعت على الدولة والبلاد فرصة الظفر بمؤسسات حديثة!

يهمُّنا في هذا السياق أن نشدّد على أن الإصلاح، الذي سَرَت مفاعيلُه من بعض أوصال الدولة، وقف عند حدود متواضعة ما اجْتَرَأ على تخطّيها. والنتيجة أن الدولة السلطانية استمرت ـ بمحتواها المخزني التقليدي ـ واجتازت امتحان الإصلاح «بنجاح» لتعود إلى جوهرها: دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على مقتضى ثوابتها: القيادة والإمامة ! ولم تستطع «الثورة الحفيظية»، وقد تقرَّر لها السلطان في البلاد ببيعة مشروطة[٨] أنْ تغيّر شيئاً في هذا المشهد المخزني التقليدي. حتى الدعوات المتعاقبة إلى الدستور ـ في عهدها ـ لم تلقَ إليها بالاً، بل سرعان ما تخلَّصت من قيود عقد البيعة (نصّ بيعة فاس وليس نصّ بيعة مراكش)، لتستعيد «أملاك» المخزن السياسية التي وضعت البيعة عليها شروطاً مكتوبة هي الأولى من نوعها في تاريخ الدولة المخزنية.

واليوم، مستفيدين من المسافة الزمنية والسياسية والنفسية، نستطيع أن نفهم

---

(٦) انظر التفاصيل في: المصدر نفسه؛ المنوني، المصدر نفسه، و Laroui, *Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, 1830-1912.*

(٧) الكتاب عبارة عن مخطوط في الخزانة العامة (الرباط) تحت رقم ح ١٢٣.

(٨) سبق لعلال الفاسي أن رأى في هذه البيعة «... عقداً بين الملك والشعب يخرج بنظام الحكم من الملكية المطلقة إلى الملكية الدستورية». انظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط ٥ (الرباط: مؤسسة علال الفاسي، ١٩٩٢). يشار إلى أن علال الفاسي حرر كتابه هذا في العام ١٩٤٩ كتقرير منه رفعه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عن الحركات الوطنية الثلاث في المغرب والجزائر وتونس.

ونتفهَّم ظاهرةً أساءت فهمها القراءة الوطنية الرسمية للتاريخ السياسي، **هي انقلاب** بعض رموز النخبة المخزنية - من الإصلاحيين - على المخزن العزيزي والمخزن الحفيظي، بعد احتلال فاس وتوقيع عقد «الحماية» الاستعمارية في العام ١٩١٢ وتَبَنّي ذلك البعض لإصلاحات الدولة «الحامية» (فرنسا)، بل احتسابها المنقذ من الفوضى بعد إفلاس الدولة المخزنية وانهيارها. ومن هؤلاء كان الفقيهان **محمد بلحسن الحجوي** وغريمه - **أحمد بن المواز**: محرّر نصّ البيعة الحفيظية (بيعة فاس).

أقرّت معاهدة «الحماية» الموقعة في فاس - مارس ١٩١٢ - من السلطان عبد الحفيظ والسلطات الاستعمارية الفرنسية، احترام سيادة المغرب، ورمزها: السلطان، واحترام الإدارة السياسية لشؤون البلاد من طرف حكومة المخزن. في المقابل، التزمت فرنسا - نصّاً - بإجراء إصلاحات في البلاد تعيد النظام وتقوّي الإدارة والمالية، وتساعد حكومة المخزن على بسط نفوذها وتنمية البلاد. وبذلك، تكون السلطة الاستعمارية **هي التي نهضت بإجراء برنامج الإصلاحات بعد أن أخفق المخزن في ذلك!** ومع أن المقاومة الشعبية للوجود الأجنبي استمرت قوية في شكلها المسلّح، في الريف والأطلس وسفوح الجبال، واقتضت من فرنسا خوض حروب طويلة امتدت لأزيد من عشرين عاماً - وبتحالف مع إسبانيا - إلا أن الدولة «الحامية» نجحت أخيراً بإنجاز ما سمَّتْه بسياسة **التهدئة**، لتتفرغ لعملية اختراق واسعة النطاق للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في سعيها لتحصيل ثمرات احتلالها للبلاد.

ليس لدينا من شك في أن أي حديث عن مشروع التحديث الاستعماري للمغرب يمتنع أو يستعصي دون اعتبار الدور التأسيسي الذي قام به الماريشال **ليوطي**[٩] في رسم استراتيجية ذلك المشروع، وتعيين مداخله، وجَدْولة أولوياته. ونحن لا نتزيَّد حين نقول إنه وَضَع مداميك الدولة الحديثة في المغرب، في الوقت نفسه الذي حرص فيه على صون ثوابتها السياسية السلطانية، أو قل على تجديد نظامها السلطاني الذي اهتزت صورته في البلاد جراء معاهدة فاس عام ١٩١٢! وفي الظن أن هذه **الكيمياء السياسية** الفريدة، التي ركَّبها مشروع **ليوطي** من عناصر متباينة في التكوين والطبيعة، **ستظل كيمياء السلطة والدولة في البلاد لفترات طويلة**، وبخاصة عقب الاستقلال السياسي.

> **نستنتج من سياق معاهدة «الحماية» الموقعة في فاس (عام ١٩١٢) أن السلطة الاستعمارية هي التي نهضت بإجراء برنامج الإصلاحات بعد أن أخفق المخزن في ذلك!.**

كان الماريشال **ليوطي** ملكيَّ النزعة السياسية. لذلك، حفظ للملكية حُرْمتها في المغرب، ولم يساوم عليها مع من راهنوا من الفرنسيين على قوى أخرى محلية غيرها. رفض أن يلعب لعبة العصبيات الداخلية، فيلتجئ إلى القبائل ومفاتيحها من القواد والزعماء، أو إلى الزوايا وشيوخ الطرق، كما سيفعل كثيرون غيره في ما بعد، وبخاصة

(٩) المقيم العام (ممثل السلطة الفرنسية) في المغرب.

في الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات...؛ بل استمرّ يراهن على المؤسّسة السلطانية، وتَفَاهُمها، سبيلاً إلى إنجاز مشروعه السياسي. وكما أطلق برنامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ـ بصفته برنامج تهيئة البنى التحتية الأساسية للتمكين للاحتلال الاستعماري ـ كذلك أطلق برنامج تزويد الدولة المخزنية بالطاقة اللازمة لاستمرارها بمحتواها التاريخي والرمزي الموروث.

في امتداد سياسية التهدئة، سينتقل مركز العمل السياسي من الأرياف (المقاومة المسلحة)، إلى المدن، وستنشأ نخبة إصلاحية مدينية غير ثورية (من خريجي جامعة القرويين أساساً)، سرعان ما ستتصدر المشهد السياسي بعد «معركة» «وادي فاس» ومعركة «الظهير البربري» عام ١٩٣٠[١٠]، لتتحوّل إلى ناطق باسم المجتمع الأهلي. أما حين سيكون على هذه النخبة الإصلاحية الجديدة أن تعلن عن برنامجها السياسي، فإن ذلك سيتم على نحوٍ لم يتجاوز «الخطوط الحمر» التي رسمها عقد «الحماية»، ولا اخترق سقف الأهداف المنصوص عليها فيه! وآي ذلك أن «دفتر مطالب الشعب المغربي» ـ الذي قدَّمته الحركة الوطنية للسلطات الاستعمارية في بداية الثلاثينيات ـ لم يتمَرَّد على صيغة «الحماية»، ولا أعاد فيها النظر، بمقدار ما سعى في مطالبة فرنسا بتنفيذ التزاماتها التي وقَّعت عليها في عقد «الحماية»، وفي قلب تلك الالتزامات: إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية في البلاد...

وبصرف النظر عن محتوى هذا «البرنامج» الوطني الإصلاحي للحركة الوطنية، وعمّا إذا كان يُسْبِغ الشرعية على «الحماية» أم يتصرف بمقتضى واقعية اضطرارية، فإن الذي لا يداخله شك هو أن النخبة الوطنية الجديدة وجدت ـ موضوعياً ـ في برنامج الإصلاحات الاستعماري ما كانت سابقتُها تطالب به المخزن قبل ذلك التاريخ بثلاثة عقود. والمستفاد من ذلك أن الدولة «الحامية» لقيت استعداداً مغربياً: من المخزن والحركة الوطنية، لاستقبال سياساتها التحديثية في البلاد. وهو استعداد سيستمر لفترة عقد ـ فاصلة بين «دفتر مطالب الشعب المغربي» و«عريضة الاستقلال[١١]» ـ وحين سينتهي أمرُه إلى ممانعة مغربية ضد الاستعمار، ومن أجل الاستقلال، سيجري ذلك في سياق تفاهم كامل بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية: تفاهُم استفاد من ظرفية دولية مؤاتية هي بداية تصفية الاستعمار،

> **في امتداد سياسة التهدئة، سينتقل مركز العمل السياسي من الأرياف (المقاومة المسلحة) إلى المدن، وستنشأ نخبة إصلاحية مدينية غير ثورية.. سرعان ما ستتصدر المشهد السياسي... لتتحول إلى ناطق باسم المجتمع الأهلي...**

(١٠) «الظهير البربري» عبارة عن مرسوم استصدرته السلطة الاستعمارية من الملك محمد الخامس؛ وهو يقضي بالفصل بين العرب والبربر في الأقضية!

(١١) عريضة المطالبة بالاستقلال وقع عليها رجال الحركة الوطنية المغربية وقدموها ـ في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤ ـ إلى الملك محمد الخامس وإلى السلطات الاستعمارية الفرنسية؛ وكانت بداية التحالف بين الحركة الوطنية والقصر في مواجهة الاحتلال، ومن أجل انتزاع الاستقلال الوطني.

ودور السياسة الأمريكية في إنضاج شروط تلك التصفية لوراثة نفوذ الامبراطوريات الاستعمارية الهرمة: بريطانيا وفرنسا.

بالجملة، انتقل عبء بناء الدولة الحديثة من جدول الأعمال الإصلاحي المطروح على المخزن ـ منذ منتصف القرن التاسع عشر ـ إلى جدول الأعمال الاستعماري الذي أنجزته سلطات «الحماية». ومع أن هذه لم تنجز عمليات التحديث والعصرنة من أجل سواد عيون المغرب أو المخزن، بل بهدف تأمين بنى ارتكازية لشبكة المصالح الفرنسية في البلاد، إلا أن التحديث الاستعماري ذاك بَدَا ـ في النهاية ـ وكأنه أشبه ما يكون بـ «غنيمة حرب»؛ ولعل ذلك في أساس حماسة مثقفي المخزن (الحجوي، ابن المواز...) ومثقفي الحركة الوطنية ـ في الثلاثينيات ـ لإصلاحات «الحماية» وحرصهم على مطالبة سلطاتها بتنفيذ التزاماتها في وثيقة «الحماية».

على قاعدة حصيلة مواريث التاريخ الحديث تلك، سيرتفع الستار عن مشهد سياسي، في مغرب الاستقلال، لا يخلو من فرادة وتميُّز: استمرار البُنى السياسية التقليدية جنباً إلى جنب مع البنى السياسية الحديثة؛ ثم التعايش بينهما تعايشاً مديداً لم تهدّده في الصميم لحظات صِدَام ستجري بعض وقائعه في مناسبات سياسية مختلفة، وبخاصة في الفترة الفاصلة بين مطلع الستينيات ومطلع التسعينيات.

ثانياً: جدليات التعايش والصّدام

انطوى المجال السياسي لمغرب الاستقلال على تكوين مثير لم يخرج إلى الوجود عَفْواً، بل كان حصاداً موضوعياً لسياقٍ سياسي وُلِدَ مع الجراحة الاستعمارية للبلاد، ونَمَا في كنف معطياتها السياسية: دولة سلطانية تقليدية متشبّعة بنزرٍ ما من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، الموروثة عن التنظيم الإداري الاستعماري، ثم حركة وطنية حديثة في الفكرة، والبرنامج، والاستراتيجية، والوسائل السياسية، وإن جاءت من أصول تقليدية ـ سلفية (القرويين، ابن يوسف..)! تعايشت المؤسسة الملكية ـ الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية ـ مع الحركة الوطنية: المتشبعة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة. لكن هذا التعايش بين القوتين كان يخفي ـ في تضاعيفه ـ تعايشاً **تأسيسيّاً وتحتياً** داخل كل طرفٍ منهما: تعايش التقليد والحداثة داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية[١٢]. بل إن التشابه في المعطيات بينهما كان من جملة ما أسَّسَ للعلاقة بينهما وسوّغَها بعيداً، وفضلاً، عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصمٍ أجنبي واحد.

لم تكن النخب الوطنية، منذ النشأة، بعيدة عن المخزن؛ كانت جزءاً منه؛ لكنه الجزء الإصلاحي فيه. وكما كان هذا التكوين ـ بل هذه الطبيعة ـ سبباً في حلفٍ بين الطرفين

(١٢) كان هذا التعايش داخل الحزب الواحد نفسه: «حزب الشورى والاستقلال» الذي يتزعمه محمد بلحسن الوزاني (الليبرالي) ومعظم قادته من خريجي جامعة القرويين من ذوي التكوين الديني السلفي، و«حزب الاستقلال» الذي أسسه وتزعمه الرمز الإصلاحي والسلفي في المغرب (علال الفاسي) ومعظم قادة الصف الأول فيه حداثيون، تخرجوا من المدارس الفرنسية العصرية، وقسم منهم تخرج من الجامعات الفرنسية.

بَدَا قوياً إلى حدّ، منذ توقيع عريضة المطالبة بالاستقلال ـ في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ ـ فإنه بَرّر أيضاً التعاون والتفاهم الوثيقين اللذين قَامَا بين الملك الراحل محمد الخامس وقيادة «حزب الاستقلال»، ثم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، بعد الاستقلال وإلى حين إعفاء حكومة الأستاذ عبد الله إبراهيم من مهامها في مطلع الستينيات. وعلى الرغم مما حصل من صِدام في مراحل لاحقة، امتدت إلى نهاية النصف الأول من السبعينيات، إلاّ أن التعايش بينَهما ظل علاقةً رئيسَة لم ينقطع حبلها.

يُتَرجِمُ ذلك التعايش السياسي بين قوتين وإرادتين، في الاجتماع الوطني المغربي المعاصر، **تعايشاً بين آليتين سياسيتين**: بين آلية **إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في** النظام السياسي، بل مَأسَسَتِه، وبين آلية **توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام**. كان المنحى جارفاً وقوياً في اتجاه إحياء منظومة العلاقات المخزنية التقليدية في المجال السياسي، في الوقت نفسه الذي كانت فيه العلاقات السياسية الحديثة تخترق ذلك المجال وتجترح لنفسها فيه موقعاً. ومع أن آلية الشدّ والجذب بين التيارين كانت قوية، إلا أنه اهْتُدِي دائماً إلى تنظيم «التوازن» بينهما: لم تتجاهل قوى التقليد مطالب قوى التحديث أو تضرب صفحاً عن موجبات تجديد علاقات السياسة والسلطة؛ كما أن قوى التحديث ـ أو قل القوى المطالبة به ـ لم تتجاهل حقيقة الجذور التاريخية العميقة للمؤسسات التقليدية. لذلك، جنحت العلاقات السياسية إلى العمل بقاعدة التنازل المتبادل، والحلول الوسطى، بل حتى أنصاف الحلول. ولعل تجربة حكومة الائتلاف الحالية تعبير مركّز وأمين عن هذه العقيدة السياسية.

> **في مغرب الاستقلال تعايشت المؤسسة الملكية ـ الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية ـ مع الحركة الوطنية المتشبعة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة.. فالنخب الوطنية لم تكن، منذ النشأة، بعيدة عن المخزن: كانت جزءاً منه، لكنه الجزء الإصلاحي فيه.**

خرج مغرب الاستقلال ـ إذاً ـ بمجالٍ سياسي مزدوج الشخصية، مع غلبةٍ واضحة لعلاقات التقليد. ومع أن التفاهم الضمني على احترام هذا المشهد حَصَل، وجرى امتصاص الكثير من تناقضات البنية السياسية، قبل انفجارها، وأثناءه، وبعده، وصولاً إلى ترشيد الصراعات والنزاعات الداخلية ـ بدءاً من النصف الثاني من السبعينيات ـ وإرساء أساساتها على أرضية المنافسة الديمقراطية...، إلا أن هذا التعايش بين القوى المختلفة ـ وقد نشأ عن وعي وإرادة ـ كان عرضة لتيار التناقض الحادّ والموضوعي بين الآليتين بعيداً عن إرادات اللاعبين، بل كان على التناقض ذاك أن يتحوّل إلى صدام بين منطقٍ حديث تفرضه ـ موضوعياً ـ وقائع اندماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي العالمي، وثورة المعلومات والنظام الإعلامي السمعي ـ البصري، وحركة التمدُّن الواسعة التي هزت التوازن بين الأرياف والمدن، وتعاظم قاعدة المتعلمين في المجتمع...، وبين منطق تقليدي يحاول المقاومة لاستثناء مجال السياسة والسلطة من علاقات التحوّل نحو الحداثة. ولم يكن التناسب ممكناً بين المنطقين لأن تيار التحول كان أقوى. ومع ذلك، لم يستسلم تيار التقليد، ولا تراجع الطابع المخزني للدولة، بل ظل قادراً على ممارسة ممانعة حيوية،

والتأقلم مع متغيرات المشهد الداخلي والمشهد العالمي!

لِنَكْتَفِ ـ في ما يهم موضوعنا ـ بوصف آلية واحدة من جدليات التعايش والصدام تلك، نعني: الآلية الدافعة نمو توسِعة رقعة المجال السياسي الحديث منذ حقبة الاستقلال، أي منذ انقشعت ملابسات الحقبة الكولونيالية عن مشهد الازدواجية السياسية في شخصية الدولة والمجال السياسي الوطني: علاقات تقليدية وعلاقات حديثة في صورة تَحَايُثٍ ووصْلٍ متبادل!

ثالثاً: المجال السياسي الحديث: مسارات التكُّون

مَثَّلَ التحديث السياسي والإداري للدولة المغربية في الحقبة الكولونيالية **النواة الأولى** الأساس لتكوين مجال سياسي حديث. لكن حقبة الاستقلال شهدت توسُّعاً أكبر لذلك المجال من خلال عملية من التراكم السياسي لوقائع التطوير التي شهدتها بنى السياسة والسلطة خلال هذه الحقبة. وكما حافظ التحديث الكولونيالي للدولة على ثوابتها السلطانية التقليدية، كذلك حافظ مسار التحديث ـ في مراحل ما بعد الاستقلال ـ على الكثير من تلك الثوابت، إن لم يكن قد أحاطها بالكثير من مظاهر الصيانة! وليس يَسَعُ المؤرِّخ لتطور المجال السياسي الحديث في المغرب ـ منذ النصف الثاني من الخمسينيات إلى النصف الثاني من التسعينيات ـ إلاّ أن يقف أمام مَلْمَحَيْن مركزيين، في مسار ذلك التطور، يمثلان التعبير الأكثف عن التحّول الذي شهدته بُنى الاجتماع السياسي الوطني في نصف القرن الأخير هذا. والملمحان اللذان نعني هما: نشوء مجال سياسي مؤسساتي حديث، وتحوُّل بُنى التمثيل الاجتماعي:

١ ـ في ميلاد مجالٍ مؤسَّساتي

فَتَحَ استقلالُ البلاد مسألة بناء الدولة: دولة الاستقلال. ومن جملة ما كان في أولويات ذلك البناء إقامة مؤسسات ديمقراطية تمثيلية تحظى بثقة الشعب والملك. ومع أن النصف الثاني من الخمسينيات لم يشهد اتجاهاً واضحاً نحو وضع دستور للبلاد، وإجراء انتخابات، وإقامة مؤسسات تمثيلية، إلا أنه لم يَخْلُ من إشارات سياسية قوية دالّة على الرغبة الجماعية (رغبة المؤسسة الملكية، والحركة الوطنية، والشعب) في ذلك؛ ولعل من أقوى وأبلغ تلك الإشارات تشكيل «المجلس الوطني الاستشاري» وإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد رموز المعارضة والحركة الوطنية (الأستاذ عبد الله إبراهيم) في العام ١٩٥٨.

ستكون مطالع الستينيات موعداً سياسياً للتداول الوطني على مسألة الدستور؛ وستنجم عن ذلك انتخابات لتشكيل برلمان؛ ثم ستشهد البلاد ـ منذ منتصف الستينيات ـ مدّاً وجزراً في مسألة المؤسسات الى حين حسم الموضوع نهائياً في منتصف السبعينيات باختيار طريق التنمية الديمقراطية وتكريس المؤسسات التمثيلية، وصولاً إلى مراجعة الدستور، وإدخال إصلاحات في الكثير من النصوص، وإنتاج أجهزة للرقابة على عملية الانتخابات. ولقد كانت هذه الإجراءات ـ بما لها وما عليها ـ المدخل الضروري

نحو فتح الباب أمام شكل ما من أشكال التداول على السلطة، أتت تعبر عنه «حكومة التناوب» الحالية.

في كل حال، وكائناً ما كان الموقف النقدي من تجربة مسار البناء الديمقراطي وبناء المؤسسات في المغرب، فإن الذي يمتنع على الشك أن هذا التجربة وسّعت من مساحَة المجال السياسي الحديث، ومكّنت وقائع كثيرة من السياسة والصراع السياسي من أن تجري على مقتضى قواعد حديثة، كما ساهمت في كسر احتكار المجال التقليدي لصناعة السياسة وإدارة وتدبير شؤون الحكم في البلاد. إذ بات الاحتكام إلى الدستور والقانون أكبر من ذي قبل، لتتراجع بذلك وتيرة تحكُم الاستثناء والعرف في الشأن العام؛ وبات الاحتكام إلى المؤسسات تقليداً جديداً يتنامى لتَضْعُفَ - في امتداده - تقاليد الفردية والمزاجية في إدارة السلطة؛ ثم بتنَا نشهد - بوضوح - تكوُناً تدريجياً للرأي العام، وتنامياً مُطَّرداً في قوته وفعاليته، ومشاركته السياسية، جنباً إلى جنب مع تزايد السلطة المادية والرمزية للصحافة وقوى المجتمع المدني في مختلف قضايا «الشأن العام».

٢ - التحوُّل في بنى التمثيل الاجتماعي

مثلما شهد الصعيد السياسي تقدُماً هائلاً في مجال تحديث البنى والمؤسسات، شهد الصعيد الاجتماعي تقدُماً أكبر على مستوى تَحَوُّل علاقات التمثيل، وتعبيراتها المؤسَّسيَّة. كان المجتمع المغربي التقليدي - شأن أيِّ مجتمع تقليدي - مجتمعاً عصبوياً، أو مجتمع عصبيات. وكانت القبيلة فيه رأس تلك العصبيات جميعاً؛ ولم يكن من الممكن للتمثيل الاجتماعي إلاّ إن يكون قَبَلياً بحكم المرجعية الاجتماعية والاقتصادية والرمزية للقبيلة. ويصدق الشيء نفسه على المؤسسات «الدينية» من زوايا وطرق صوفية. فهذه كانت في جملة مؤسسات التمثيل الاجتماعي السائدة في المجتمع المغربي التقليدي. ولقد كان من الطبيعي أن تسيطر العلاقات المحلية والمناطقية وتنسج مؤسساتها في سياق مجتمع لم يكن قد حقق انصهاراً وتجانساً اجتماعياً ووطنياً بالقدر الكافي إلى حدود الأربعينيات، وربما إلى ما بعد.

غير أن موجة التحديث الكولونيالي، والتعميم المتعاظم للنظام الرأسمالي وعلاقاته الإنتاجية، ونجاح الإدارة الاستعمارية في التوحيد الاقتصادي والإداري للمجال الترابي...، ساعد في إضعاف البنى الاجتماعية التقليدية وتهيئة الشروط أمام توليد بنى تمثيلية جديدة. هكذا نشأت قوى اجتماعية - اقتصادية مدينية جديدة (التجار، الصناع التقليديون، برجوازيات زراعية، عمال مصانع) أفرزت أطراً للتمثيل جديدة (أمناء الحرف، غرف تجارية، نقابات... الخ)، وكان تشكيل الأحزاب السياسية ذروة تلك الأطر جميعاً. لذلك لم يكن مستغرباً أن تخرج الحركة الوطنية - في الثلاثينيات - من المدن (فاس، مراكش، الدار البيضاء، الرباط، سلا) بعد أن كانت سابقتها (الحركة الوطنية المسلحة) في البوادي؛ ولا أن تصبح الدار البيضاء، منذ منتصف الأربعينيات، معقلاً للعمل النقابي والسياسي. إن هذه السيرورة الاجتماعية - الاقتصادية التحديثية دفعت - ولأول مرة في تاريخ المغرب - بقوى جديدة إلى صدارة المشهد، ودفعت هذه إلى قطع أواصر علاقتها بالبنى التقليدية التي كانت مشدودة إليها، والاتجاه نحو تأسيس أطر مختلفة للتمثيل

الاجتماعي: أحزاب، نقابات، جمعيات... الخ.

اتسع هذا المدى والأفق على نحو أكبر منذ الاستقلال، وأخذ وتيرة نموّ متسارعة أكثر منذ ثلاثة عقود. فانضافت إلى الأحزاب السياسية والنقابات منظمات اجتماعية جديدة في مختلف حقول النشاط المدني، هي ما باتت تعرف اصطلاحاً باسم مؤسسات المجتمع المدني. وكما سجلت فاعليةً محسوسة على صعيد مبادراتها، تحّولت - بمقتضاها - إلى قوة ذات اعتبار في صناعة القرار، سجّلت توسُّعاً كبيراً في بناها التمثيلية، بل إن هذا التوسع هو الذي يفسر تلك الفاعلية التي بَدَتْ بها. وبظهور قوى وأطر المجتمع المدني، ونجاحها في تأطير قاعدةٍ شعبية عريضة، تكون ملامح مشهد المجال السياسي الحديث قد اكتملت نضوجاً.

في منتصف السبعينيات حسم نهائياً موضوع الاصلاحات باختيار طريق التنمية الديمقراطية وتكريس المؤسسات التمثيلية.. وقد كانت هذه الاجراءات.. المدخل الضروري نحو فتح الباب أمام شكل من أشكال التداول على السلطة، أتت تعبر عنه "حكومة التناوب" الحالية.

لم يَنْتَهِ المجال التقليدي لإدارة السياسة والسلطة، بل هو استمرّ في شكله الموروث وفي أشكال متجددة، ومتكيفة مع المتغيرات. ولم يكنِ التصرّف في الخارطة الانتخابية، ومحاولة الحدّ من إيقاع التراكم الديمقراطي، إلا شكلاً من أشكال مقاومة المجال التقليدي لصعود المجال السياسي الحديث. وعلى النحو نفسه، لم يبرح المجال التقليدي - معزَّزاً بتراكم السلطة لديه - يمارس رقابة صارمة على تنمية المجال الحديث بصورة كان فيها على هذا الأخير أن يعيش تطوراً محسوباً لا يسمح له بالصيرورة مجال السياسة الرئيس.

لم يقع تغيُّرٌ حاسم في نسبة القوى بين المجالين؛ ومعنى ذلك أن التعايش بينهما سيستمر. لكن الذي لا يداخلنا فيه شك أن موقع المجال السياسي في ذلك التعايش سيصبح أفضل، ولعله سيترجّح أكثر مع توالي الزمن □